أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون صهيونية

2018/02/17م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

جدول المحتويات

أهوَّ الطريق إلى حرب دينية؟..... 3

صحيفة عبرية: عباس مستعد لقتال حماس حتى اخر جندي في الجيش الاسرائيلي..... 6

محللون: احتمالات سقوط نتنياهو "الفاسد" أقوى من فرص بقائه..... 8

تقدير إسرائيلي: عملية سيناء الشاملة ربما مرتبطة بصفقة القرن 10

تنسيق إسرائيلي مصري لمواجهة المسلحين في سيناء..... 12

من يخلف نتنياهو؟ 14

إسرائيل تطمئن لبنان 16

أهوَّ الطريق إلى حرب دينية؟

أسعد عبد الرحمن الاتحاد 16\2\2018

لا يمكن فهم ما يصدر اليوم من قوانين في إسرائيل إلا كمحاولة، ربما بدون وعي، تمهد لحرب إقليمية ذات طابع ديني. ولعل قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن اعتبار القدس عاصمة للكيان الصهيوني، شجع إسرائيل على اتخاذ خطوات حكومية إسرائيلية على رأسها المخطط لبناء 300 ألف بؤرة استيطانية جديدة في القدس فيما يطلق عليها «القدس الكبرى»، أعقبه مصادقة الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) على قانون يتطلب موافقة ثلثي أعضاء الكنيست على أي قرار بشأن تقسيم القدس، مستهدفاً تعقيد أي انسحاب إسرائيلي من القدس الشرقية المحتلة مستقبلًا، علاوة على ضم مناطق إلى حدود ترسمها إسرائيل كما ترغب، وكذلك موافقة حزب «الليكود» الحاكم بالأغلبية الساحقة على مشروع قرار يقضي بضم جميع المستوطنات في الضفة الغربية والقدس، وفرض القانون الإسرائيلي على هذه المستوطنات وامتداداتها.

ومعلوم أن الكيان الصهيوني، على مدار العقود الطويلة الماضية، حاول إدارة الصراع وإطالة أمد الاحتلال في أراضي الضفة (بما فيها القدس الشرقية) عبر توظيف وهم استعداده لتسوية سياسية. بيد أن الوضع اليوم، في غياب الحل السياسي المقبول حتى لأشد الفلسطينيين اعتدالا، ربما يتحول إلى جبل بركان. فرئيس أركان الجيش الإسرائيلي (غادي آيزنكوت)، المعروف بلغة التهديد والوعيد للفلسطينيين، بعث رسالة تحذيرية مبطنة للقيادة الإسرائيلية، حين أوضح مؤخرا أن: «التصعيد الحالي مع الفلسطينيين يحمل طابعا دينيا لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي». وفي هذا السياق، في مقال للكاتب الإسرائيلي «ران أدليست» كتب يقول: «شكرا يا دونالد. أخيرا، بفضلك، خرجت حرب دينية تديرها حكومة اليمين الديني القومي من الخزانة المقدسة. بفضلك، يا دونالد، يفهم الجميع بأن الدين هو السبب الحقيقي لسياسة الحكومة وللحروب التي تتبع منها. إذ ما هو الصراع على المستوطنات، وعلى القدس، وعلى (المبكى)، إن لم يكن فريضة إلهية؟». وختم مقاله بالقول: «كان يفترض بنتنياهو أن يفهم بأن كل تغيير في الوضع الراهن الديني في القدس هو صب وقود على الشعلة المتلظية على أي حال، ولعود الثقاب الديني إمكانية كامنة قد تضيء عدة شعلات».

وفي إطار التشاؤم والتحذير المواكب، ومن خلال مقال بعنوان «إنها حرب دينية وترامب ونتنياهو يجروننا نحو الكارثة»، كتب وزير الداخلية الإسرائيلي الأسبق (عوزي برعام) يقول: «عندما سمعت تصريح ترامب

لم أشعر بالسرور. لكن مشكلتنا ليست ترامب. مشكلتنا هي حكومة إسرائيل والطريقة التي تصفق بها لتصريح ترامب. الخطر يكمن في الحكومة التي تصفق لتصريحات تحظى بتفسير خلاصي مسيحاني. إسرائيل يمكنها الازدهار فقط إذا فهم زعماؤها ومواطنوها أنه يجب فصل النزاع عن المعتقدات التي تؤدي إلى حرب دينية وإقامة دولة واحدة، ستكون رغماً عنها دولة آبارتايد. لم أستطع، بناءً على ذلك، أن أحتفل بهدية جاءت من أشخاص عديمي المسؤولية يمكن أن يجروننا جميعنا إلى الكارثة».

وفي الإطار ذاته، لفت الكاتب الإسرائيلي «نير حسون»، في مقالة نشرتها صحيفة «هآرتس»، إلى أن ما يحدث «قسّم أبناء المدينة بين شعورين مختلفين، أحدهما النشوة والانتصار للإسرائيليين، والآخر اليأس والإحباط للمقدسيين. حالة الإحباط الفلسطيني قد تتحول إلى إحباط ديني»، محذراً من تحول «الذل السياسي في المدينة إلى ذل ديني ما يدفع المقدسيين إلى ردة فعل عنيفة تجاه الإسرائيليين». أما صحيفة «هآرتس» المعروفة باتجاهها الليبرالي اليساري، فكتبت تقول: «الآن، لن يستطيع أحد إيقاف اليمينيين الإسرائيليين الذين يهدفون إلى إعادة بناء الهيكل حتى لو كان ذلك على حساب حرب أبدية (دينية) مع العالم الإسلامي».

الإدارة الأميركية الحالية، كما لم تفعل غيرها من الإدارات السابقة، هي من تسعى –بوعي أو بدون وعي– لإطلاق شرارة الحرب الدينية. فتصريحات المسؤولين الأميركيين تكاد تعادل تصريحات اليمين المتطرف الحاكم في الكيان الصهيوني. فمثلًا، سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة «نيكي هايلي» تتساءل: «هل يعقل ألا يكون (المبكى) تحت سيادة إسرائيل؟!». أما «مايك بينس»، نائب الرئيس، فيلعب دوراً خاصاً في خلط الدين بالسياسة، إذ يقدم خطابا توراتيا يبرر دعم الإسرائيليين، وأن نشوء «دولة إسرائيل» تجسيد لنبوءة توراتية، حيث قال في خطابه في احتفالٍ بالذكرى السبعين لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، رقم 181: «هل لبلد أن يولد في يوم، ولأمة أن تولد في لحظة. من المستحيل عدم ملاحظة أنّ يد السماء تقود ناسها، تكتب تاريخهم في إعادة بناء هذا الشعب القديم على الأرض التي ولدوا عليها». وكذلك الحال مع السفير الأميركي في إسرائيل «ديفيد فريدمان»، وهو يهودي صهيوني، عمل على مسألة الاستمرار في حث ترامب، على الاعتراف بمدينة القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، حيث قال: «أتطلع للعمل من القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل»!

لقد بدأت الحركة الصهيونية قومية، إلا أنها –على امتداد الحقب الماضية– لجأت إلى «استغلال» الديانة اليهودية لتشجيع اليهود على الانضمام إليها والهجرة إلى فلسطين، حين أدركت أنها غير قادرة على النجاح بدون التعويل على العنصر الديني، حتى استحوذ اليوم على جل طرحها السياسي والفكري. وقد باتت الأحزاب الدينية الصهيونية والقومية المتطرفة تملك من القوة ما يخولها السيطرة على الحكومة والبرلمان الإسرائيليين، وبالتالي المبادرة بإنفاذ القرارات آنفة الذكر التي تزرع بذور حرب دينية محتملة.. طال الزمان أم قصر!

صحيفة عبرية: عباس مستعد لقتال حماس حتى اخر جندي في الجيش الاسرائيلي

أمد/ تل أبيب: 16\2\2018

كتب مايكل اورن في صحيفة "إسرائيل اليوم" العبرية اليوم الجمعة مقالا جاء فيه، محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، مستعد لان يقاتل ضد حماس حتى آخر جندي اسرائيلي. ومع كل الكراهية الشديدة التي يشعر بها تجاه اسرائيل وزعمائها، يخاف من حماس أكثر لأنه بينما الاولى تعارض سياسته، الاخيرة تهدد حياته. واضح إذن انه سيفعل كل ما في وسعه كي يصفي زعماء حماس. والنتيجة المثالية التي يتطلع اليها هي أن يدفع اسرائيل لان تقوم بالمهامة نيابة عنه. فيما تتهم بجرائم الحرب.

وبشكل يشبه مراقب الدولة وجنرالات الجيش الاسرائيلي، فان ابو مازن يفهم بان الوضع الانساني في غزة آخذ في التدهور. فقرابة نصف الشباب هناك لا يعملون. هناك عدد قليل من ساعات الكهرباء في اليوم فقط. ويكاد لا يكون هناك ماء صالح للشرب. ويذكر اليأس المتعاظم في 2014، حين شعرت حماس بانها تدفع مع الظهر الى الحائط، ففتحت النار. يعرف ابو مازن بانه لن يكون مطالبا بالكثير كي يعود مرة مرة الى نقطة الانكسار اياها. وهو يجتهد لان يدفعها الى هناك. في الفترة الاخيرة قلص ابو مازن 30 في المئة من رواتب موظفي السلطة في القطاع، نحو 50 الف شخص، وأقال الاف آخرين. وهو يوقف دفع المخصصات للعائلات الفقيرة ويقلص جدا مخصصات الميزانية لغزة بشكل عام. اضافة الى ذلك فهو يضغط على اسرائيل ويحصر أكثر فأكثر توريد الكهرباء الى القطاع كي يتسبب بمزيد من المعاناة لسكان غزة في أشهر الشتاء القاسية، بل ويتسبب بارتفاع لاسعار السولار. والاكثر وحشية من كل شيء توقف عن نقل الادوية الحيوية الى غزة، بما في ذلك للرضع، ويقلص جدا تمويل العلاج الطبي للغزيين في المستشفيات الاسرائيلية.

هذه الاجراءات غير الانسانية تستهدف زيادة المعاناة. واذا ما فتحت حماس النار مرة اخرى، لن يتبقى أمام اسرائيل مفر غير الدفاع عن نفسها. وهذه حرب تختلف جوهريا عن المعارك السابقة، التي انتهت بلا حسم لان الجمهور في اسرائيل ليست مستعدا لان يعاني جولة اخرى كهذه. ومعظم الاحتمالات الا يكتفي الجيش الاسرائيلي هذه المرة بهجوم جوي وبدخول بري جزئي، بل مثلما طالب وزراء كبار في اثناء الجرف الصامد، سيعمل على الحاق الهزيمة بحماس واسقاطها. هذه حملة أكبر بكثير من شأنها أن تجبي ثمنا دمويا ليس فقط من جنودنا بل ومن سكان غزة ايضا. وستتهم اسرائيل بجرائم الحرب ومن سيتصدر

الاتهامات سيكون أبو مازن نفسه، أي انه سيربح مرتين – اولا كمن القى بضربة نهائية على حماس، وثانيا كبطل يدافع عن الفلسطينيين ضد الصهاينة.

ان رؤيا ابو مازن هي العودة ليكون الحاكم الحصري للضفة وغزة على الحراب الاسرائيلية المضرجة بالدماء الفلسطينية. فكيف يمكن منع مثل هذا السيناريو؟ الاجوبة ليست بسيطة. الامكانية الاكثر منطقية هي توسيع نقل البضائع الحيوية الى غزة، بما في ذلك الطعام والادوية، والتفكير بفتح معبر آخر للبضائع في شمال القطاع وربطه بقطار الى ميناء اسدود. وبالتوازي ينبغي زيادة توريد الكهرباء.

لاسفنا، في الشرق الاوسط لا يسود المنطق دوما، بحيث أن حماس حفرت نفقا هجوميا تحت معبر البضائع الوحيد الى القطاع، كرم سالم. وفي الوقت الذي يرتعد فيه السكان من البرد في الظلام، في الانفاق وفي منازل زعماء حماس توجد كهرباء 24/7. وبالمقابل، على اسرائيل أن تعمل على الفور بمعالجة الازمة الانسانية، ان لم يكن من أجل منع الحرب على الاقل من أجل توفير سور واق دبلوماسي وقانوني لنا عند الحاجة.

هذا الفصل سبق أن رأيناه في الماضي. ابو مازن يدفع اسرائيل نحو الحرب وبعد ذلك يستدعي تقرير غولدستون، ولكن هذه المرة من شأن السيناريو أن يصبح فيلم رعب وعلينا أن نمنع بثه. إذا اضطررنا الى الدفاع عن انفسنا ضد حماس سنفعل ذلك ليس كي نشبع شهية ابو مازن بل فقط من أجل الدفاع عن مصالح اسرائيل الحيوية.

محللون: احتمالات سقوط نتنياهو "الفاسد" أقوى من فرص بقائه

رام الله–"القدس" دوت كوم– 16\2\2018

يرى مختصون في الشؤون الاسرائيلية ان مسار سقوط رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو يتسارع مع تقديم الشرطة الاسرائيلية توصيات للمستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية حول تورطه بقضايا فساد، لكن المحللين يحذرون من مغبة فرص لجوء نتنياهو لتاخير نهايته السياسية من خلال فتح جبهة قتال في قطاع غزة وفي "الشمال" بما يرجئ النظر بتهم الفساد التي توجه.

ومنذ بداية ولاية حكم نتنياهو الرابعة وشبح الفساد يلاحقه، دون ان تكون هناك أدلة تتدينه، الا ان المراقبين يرون بأن الادلة اكتملت هذه المرة، وأن مسالة انهياره وسقوطه باتت وشيكة.

وقال الخبير في الشؤون الإسرائيلية، سعيد زيداني، في حديث لـ"القدس" دوت كوم، بان الشرطة الاسرائيلية قدمت توصيات لمستشار الحكومة القضائي بضرورة توجيه تهمة تلقي رشى وخيانة الامانة، وهذه التوصيات ستحتاج من المستشار بضعة شهور لدراستها قبل الخروج بنتائج وتوصيات، اذا ما كان سيقدم تهمة فساد الى المحكمة ام لا، ولكن ما سرب ويستنتج من التوصيات فان مستقبل نتنياهو بات على "كف عفريت".

واشار زيداني الى ان حزب الليكود ما يزال متمسكا بعدم استقالة نتنياهو قبل حكم المحكمة، لكن الحراك الحزبي وضغط الشارع سيؤدي الى تسريع نهايته السياسية سواء دخل السجن أم لم يدخله.

وقال المختص في الشؤون الإسرائيلية، الدكتور عمر جعارة، انه "ما زال من المبكر الحكم على سقوط نتنياهو قبل انتهاء ولايته، في ظل تمسكه بمنصبه ورفضه الاستقاله دون ان يكون هناك قرار من المحكمة، وهي مسألة تحتاج الى اجراءات تقاضي طويلة، وحينها ستكون ولايته الانتخابية قد شارفت على الانتهاء، لكن نتنياهو مهدد بالسقوط المبكر اذا ما قرر زير المالية موشيه كحلون الانسحاب من الائتلاف الحكومي، حيث يملك حزبه عدد مقاعد كافيا لاسقاط الحكومة".

ويرى جعارة ان فرص بقاء نتنياهو ما زالت كبيرة (قبل انتهاء ولايته)، في ظل احكام سيطرته على حزب الليكود وعدم وجود منافسين له في الحزب.

وبين ان توصيات الشرطة ثبتت تهمة الرشوة لنتنياهو بمبلغ مليون شيقل، وهذه التهم لا يستطيع المستشار القانوني للحكومة ان يرفضها، وبالتالي نحن امام نهاية نتنياهو.

واوضح ان هناك عدة عوامل ستعجل في سقوط نتنياهو، كظهور قيادات جديدة في حزب الليكود وسحب الثقة منه، إضافة الى إقدام كحلون على الانسحاب من الائتلاف بمجرد تحويل المستشار القانوني التهم الى المحكمة، اضافة الى ضغط الشارع.

وقال الباحث في الشؤون الإسرائيلية، عليان الهندي، ان "مستقبل نتنياهو بات بيد المستشار القضائي للحكومة. ومعروف ان نتنياهو هو من قام بتعينه، لذلك فان هناك مخاوف من ان يبحث المستشار عن اي ثغرات او طرق تحول دون تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو، لكن وبحسب توصيات الشرطة، فان التوصيات مثبة بالبينات والدلائل، وبالتالي سيُجبر (المستشار القضائي) على تقديم لائحة اتهام حول تورطه بتهم فساد مالي يتعلق بملايين الشواقل وبفساد اداري".

واشار الهندي الى ان "التوصيات ليست فقط بداية النهاية لحكم نتنياهو، بل ستكون نهاية لحياته السياسية" معربا عن اعتقاده بان "نتنياهو لن يسقط بهذه السرعة الا اذا قرر الائتلاف الحاكم، وخصوصا كحلون وبعض الاحزاب الاخرى، ان يدفعوا نحو اسقاط الحكومة وتشكيل حكومة جديدة برئاسة شخصية من الاحزاب اليمينية، ولكن من الواضح انهم لن يجرؤوا على هذه الخطوة قبل ان تتضح الامور بشكل اكثر، ويتم التباحث بها بشكل جيد، غير ان تسارع الاحداث وضغط الشارع يمكن ان يخلط الاوراق ويضغط بتعجيل نهاية نتنياهو".

وبين ان فرص نجاة نتنياهو "ضعفية"، بيد انه قد يلجأ الى تمديد فترة بقائه عبر تاجيل النظر بالقضايا التي يواجهها من خلال تغيير جدول الاعمال الحكومي بفتح مواجهة مع قطاع غزة او التصعيد في الشمال.

تقدير إسرائيلي: عملية سيناء الشاملة ربما مرتبطة بصفقة القرن

عربي21- عدنان أبو عامر 17\2\2018

تناول مقال في المعهد الأورشليمي للشؤون العامة والدولة، تطورات العملية العسكرية المصرية بسيناء، وتبعاتها المتوقعة على الأوضاع السياسية الحاصلة.

وذكر المعهد، الذي يديره دوري غولد، الوكيل السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية، أن الدوائر الغربية تطالب نظيرتها المصرية بتوفير إجابات عن طبيعة العملية العسكرية الجارية، في ظل فرض رقابة إعلامية صارمة على ما يجري في سيناء، رغم تقارير الجيش المتواترة عن تطهيرها من معاقل تنظيم الدولة، وقتل نشطائه، واعتقال مئات آخرين، وتدمير مستودعات الأسلحة، ومصادرة كميات كبيرة من المواد المتفجرة، في ظل تحليق مكثف للطيران في أجواء شبه الجزيرة.

وقال كاتب المقال يوني بن مناحيم، الضابط السابق في جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان"، إن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، من المتوقع أن يصل العريش يوم 25 نيسان/ أبريل لإحياء ذكرى اكتمال انسحاب إسرائيل من سيناء وفق اتفاق السلام عام 1982.

وأوضح مقاله الذي ترجمته "عربي21"، أن وزارة الخارجية المصرية تلقت طلبات من نظيراتها في الولايات المتحدة، ألمانيا، فرنسا، هولندا، السويد، بهدف استيضاح حقيقة الأهداف المتوخاة من العملية العسكرية، رغم إعلان مصر رسميا أن هدفها الأساسي لها هو القضاء على الجماعات المسلحة بسيناء.

بن مناحيم، الخبير الإسرائيلي في الشؤون العربية، قال إنه يمكن الحديث عن أهداف أخرى يسعى السيسي لتحقيقها من عملية سيناء، بحيث يصطاد عدة عصافير بحجر واحد، أهمها: تقوية حضوره السياسي كزعيم قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية أواخر آذار/ مارس المقبل، وتحريض وسائل الإعلام المحلية والرأي العام المصري ضد خصومه السياسيين، والحرص على الحصول على مساعدات عسكرية من أوروبا والولايات المتحدة في ظل الانتقادات الموجهة ضده بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

وأكد بن مناحيم أن من بين أهداف عملية سيناء قد يكون تطهير وتنظيف منطقة سيناء تحضيرا لتطبيق صفقة القرن الخاصة بالرئيس الأمريكي دونالد ترمب، وبموجبها يوافق السيسي على منح أجزاء من سيناء المجاورة لقطاع غزة لتوطين عشرات آلاف اللاجئين الفلسطينيين لإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وقال إن ما يحصل اليوم في سيناء هي العملية العسكرية الأكبر للجيش المصري منذ حرب أكتوبر 1973، حيث أدخل هناك خمسة أضعاف القوات المسموح بإدخالها وفق اتفاق كامب ديفيد مع إسرائيل، ويبدو أن الأخيرة أعطته الضوء الأخضر، فالعملية تخدم المصالح الأمنية الإسرائيلية أيضا، في ظل أن التنسيق الأمني بين القاهرة وتل أبيب وصل ذروته بهذه الآونة.

ورغم نفي الحكومة المصرية لفكرة توطين الفلسطينيين بسيناء، لكن العديد من المصريين والفلسطينيين لا يثقون بهذا النفي.

وختم بالقول: ما زال تنظيم الدولة يشكل تحديا للجيش المصري، رغم شنه عمليات عسكرية ضده منذ 2011 حتى اليوم، دون أن يطيح به، مما يزيد من عدم الثقة بإمكانية نجاح مصر بالقضاء الكلي على التنظيم، ورغم أن توقيت العملية الحالية يبدو مريحا للسيسي، لتحقيق جملة من الأهداف السياسية، لكن هناك تهيئة رسمية للرأي العام المصري بعدم قدرة الجيش على طي صفحة التنظيم في شبه الجزيرة، كونها مهمة مستحيلة.

تنسيق إسرائيلي مصري لمواجهة المسلحين في سيناء

القاهرة ـ العربي الجديد 17\2\2018

تمثّل العملية العسكرية الشاملة التي أعلن عنها الجيش المصري تحت اسم "سيناء 2018"، جزءاً من التعاون بين الجيش المصري والاحتلال الإسرائيلي، والتنسيق بينهما حيال التعامل مع الجماعات المسلحة في سيناء. وكشفت مصادر خاصة لـ"العربي الجديد"، عن وجود تنسيق كبير بين الجيش المصري والاحتلال الإسرائيلي، خلال الفترة الماضية، قبل إطلاق عملية "سيناء 2018". وقالت المصادر إن الجانب الإسرائيلي كان يرفض في أوقات سابقة، إمداد الجيش المصري بمعلومات تفصيلية عن تحركات العناصر المسلحة، ومناطق تمركزهم، خصوصاً أن الاحتلال يتابع بشكل يومي تطورات الأوضاع في سيناء منذ بداية النشاط الكبير للجماعات المسلحة قبل بضع سنوات، من خلال نشر جواسيس في سيناء، فضلاً عن الرصد الجوي لتحركات المسلحين.

وبحسب المصادر، فإن مصر أرسلت أكثر من مرة لإسرائيل من أجل زيادة التنسيق حول الأوضاع في سيناء، ولكن الأخيرة رفضت هذا الأمر واكتفت فقط بإعطاء بعض المعلومات المحدودة لديها، مستدركة بأن هذه المرة كان التنسيق أفضل، قبل انطلاق العملية العسكرية الأخيرة، وحصل الجيش المصري على معلومات وإحداثيات عن مناطق تمركز العناصر المسلحة، تمهيداً لقصفها من سلاح الجو المصري.

وأشارت المصادر إلى أن إسرائيل واصلت طوال السنوات الماضية عمليات المسح الجوي باستخدام طائرات من دون طيار، وقصف أهداف في سيناء. وفي وقت سابق، أكدت مصادر عسكرية مصرية أن طائرات من دون طيار تخترق المجال الجوي المصري، بتنسيق كامل مع الجيش المصري.

وشددت المصادر ذاتها على أن إسرائيل لم تمد مصر بكامل المعلومات التي لديها عن تنظيم "ولاية سيناء" أو المجموعات المتواجدة في سيناء. ورجّحت أن يكون لإسرائيل جواسيس وعملاء داخل سيناء، تحصل منهم على معلومات حول الوضع هناك، من أجل حماية نفسها من أي عمليات للتنظيمات المسلحة ضدها، مثل إطلاق الصواريخ أو استهداف دوريات على الحدود. وأفادت بأن الاحتلال الإسرائيلي إضافة للعملاء التابعين له في سيناء، يمتلك أجهزة وتكنولوجيا حديثة تمكّنه من رصد الاتصالات الهاتفية في سيناء وتحديداً التواصل اللاسلكي الذي تعتمد عليه العناصر المسلحة، بما يمكّنه من معرفة تحركات تلك العناصر، والحصول على معلومات من خلال التنصت.

ولفتت المصادر إلى أن "العمليات العسكرية استهدفت عناصر عديدة من الإرهابيين، ولكن عدداً كبيراً من تلك العناصر يختبئ، وهو ما يستلزم استمرار تلك العمليات لشهر على الأقل"، مشددة على وجود حذر شديد في قصف أهداف بالقرب من المدنيين، حتى لا تتكرر أخطاء ماضية بقتل وإصابة مدنيين، وهو ما تترتب عليه انتقادات دولية شديدة مثلما حدث في السابق. وكانت وسائل إعلام أميركية نشرت أن مصر رفضت طلباً أميركياً بدخول مراقبين إلى سيناء خلال الفترة الماضية، بعد أحاديث كثيرة عن وجود انتهاكات حقوقية للمدنيين خلال مواجهة الجماعات المسلحة. وأشارت المصادر إلى القبض على خلية تابعة لتنظيم "ولاية سيناء" في منطقة العريش، وربما تكون متورطة في حادث الهجوم على مسجد الروضة، وهو الهجوم الذي أسفر عن مقتل 309 أشخاص وإصابة العشرات.

من جهة أخرى، فإن قوات الجيش والشرطة المصرية توسعت في عمليات القبض على المدنيين بدعوى الاشتباه في علاقاتهم بالجماعات المسلحة. وقالت مصادر قبلية لـ"العربي الجديد"، إن الجيش شن حملة اعتقالات كبيرة خلال الأيام القليلة الماضية، من دون معرفة مصير المعتقلين، خصوصاً أن هؤلاء تم القبض عليهم من منازلهم. وأضافت المصادر أن الأزمة تتعلق بعمليات الاعتقال العشوائي لا بالاعتقال الممنهج الذي ربما يكون بناء على معلومات عن تورط بعض الأشخاص في التعاون مع المسلحين. وتابعت أنه لا أحد يعلم مصير المعتقلين أو مكان تواجدهم، وسط توقعات بأن يكونوا في معسكرات تابعة للجيش، قبل ترحيلهم لمعسكرات أخرى خارج سيناء لاستجوابهم.

وتساءلت المصادر: "لماذا يصور الجيش المعتقلين وهم معصوبو الأعين؟"، قبل أن تستدرك بالقول: "هذا ربما لرغبة في عدم كشف هويات المعتقلين، بما يزيد من الغموض الذي يكتنف إدارة الأزمة في سيناء"، مشددة على وجود تخوف من الزج بهؤلاء المعتقلين في الصراع، واتهامهم بغير وجه حق بالضلوع في عمليات إرهابية.

من يخلف نتنياهو؟

برهوم جرايسي الغد الأردنية 17\2\2018

من السابق لأوانه حسم مصير رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، لأن مسألة تقديمه للمحاكمة أصلا، تحتاج لأشهر طويلة. وفرضية أن يخرج نتنياهو بلا شيء من هذه القضايا، ما تزال قائمة، ولاقت هذه الفرضية ما يساندها في اليومين الأخيرين؛ ورغم ذلك، فإن فرضية نزول نتنياهو عن المسرح السياسي ما تزال هي الأقوى؛ وهذا ما يطرح سؤال: من سيخلفه؟. المؤكد أن نتنياهو ليس قاع الحضيض في الحلبة السياسية، وحسب "بورصة الأسماء" المطروحة لخلافته في الليكود، فإن كل واحد منهم مرشح لتسجيل حضيض أشد عمقا، في العنصرية، وسياسة الحرب والاحتلال.

فبعد يوم واحد من صدور توصيات الشرطة بتقديم لائحتي اتهام ضد نتنياهو بتهمة تلقي الرشى، نقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية، عن مصادر مسؤولة في النيابة، ادعاءها أن الشرطة ضخّمت توصياتها. وقالت تقارير أخرى إن نتنياهو قد يواجه في نهاية المطاف تهمة "خرق الأمانة"، وهي أقل بكثير من تلقي الرشى. وحسب الأنظمة القانونية، فإن القرار النهائي لتقديم نتنياهو للمحاكمة سيكون بيد المستشار القضائي للحكومة. وقبل هذا، هناك مرحلتا فحص في جهاز النيابة، وهذا مسار قد يحتاج ما بين 9 أشهر إلى 12 شهرا وربما أكثر.

قد ينبهر كثيرون من أن الشرطة الإسرائيلية توصي بتقديم رئيس حكومتها للمحاكمة، بقضايا فساد. ونتنياهو ليس الأول. ولكن هذا لا يعني إطلاقا "نزاهة حكم". فمن حيث المبدأ، لا يمكن لأي نظام يمارس الاحتلال، ويستبد بشعب آخر أن يكون ديمقراطيا ونزيها؛ والحال أشد في الحُكم الصهيوني، القائم على مبدأ اقتلاع شعب وحرمانه من حقه بالحياة الطبيعية على أرض وطنه. كذلك فإن الفاسدين الإسرائيليين لا ينتهون، بل يتناوبون على الحُكم، وهذا واقع مثبت.

وبشأن سؤال "من يخلف نتنياهو؟"، يبقى جديرا بالبحث فيه. وحسب موازين القوى السياسية في الحلبة الإسرائيلية، فإنه في أي انتخابات برلمانية ستكون منذ الآن، وحتى موعدها القانوني في خريف العام المقبل 2019، فإن الُحكم سيبقى بيد اليمين الاستيطاني، وحلفائه في التيار الديني المتزمت، وكلهم بقيادة حزب "الليكود".

إلا أن الليكود يعاني كباقي الأحزاب الإسرائيلية من "أزمة قيادة"، بعد زوال كل الجيل المؤسس للكيان. ونتنياهو هو حالة استثنائية، من حيث سنوات بقائه على رأس الحكومات، ولكن هذا ليس بسبب شخصيته، فمن حيث المبدأ لا تتعدى شعبيته حاجز 31 %، ولكنه يبقى رئيس الحكومة "الأفضل" بالنسبة للإسرائيليين، من باب "خيار اللا مفر"، إذ لا بديل له على الساحة؛ وكل الأسماء المطروحة، قيمتها أخف من دمية مصنوعة من خِرَق قماشية ممزقة.

وفي حزب الليكود الوضع أشد بؤسا، والأسماء المطروحة لتولي رئاسة الحزب، في حال رحل نتنياهو سياسيا، هم ثلاثة أسماء، حتى الآن. وتبقى هي الأقوى من بين باقي الأسماء الأخرى التي يتم التداول بها. وهم: وزير المواصلات يسرائيل كاتس، المعروف عنه تمدده داخل الجهاز الحزبي. ثم الوزير السابق غدعون ساعر، الذي غادر حكومة نتنياهو السابقة، بسبب مضايقات نتنياهو له. والثالث الذي بدأ يظهر اسمه حديثا، رئيس الكنيست الحالي يولي إدلشتاين.

وما يجمع الأسماء الثلاثة، أنهم في عمق اليمين الاستيطاني المتطرف، وثلاثتهم من دعاة ما يسمى "أرض إسرائيل الكاملة". وبزّ من بينهم في الأسابيع الأخيرة، إدلشتاين، الذي قال من على منصة الكنيست بحضور نائب الرئيس الأميركي، إن القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بوطنه، هي "كذبة". ولاحقا دعا في مؤتمر لليمين المتطرف عقد في الكنيست، للإسراع في بسط ما يسمى "السيادة الإسرائيلية" على الضفة الفلسطينية المحتلة.

في حال نزل نتنياهو عن المسرح، فإن كل شخص سيأتي من بعده، من حزب الليكود، سيكون شخصية هزيلة، لا تستطيع أن تقود، بل ستبحث عن مسارات للحفاظ على بقائها في الحكم، وأمثال هؤلاء أشد خطورة من غيرهم، لأنهم سيكونون رهائن عند عصابات المستوطنين المنفلتة.

إسرائيل تطمئن لبنان

بيت لحم- معا- 2018\2\17

قال مرجع سياسي في بيروت لصحيفة "الجمهورية" إن سفيرا غربيا نقل إليه تطمينات، بعدم وجود نية لدى اسرائيل لتصعيد الموقف مع لبنان.

وأضاف ان الشركات العاملة في مجال النفط البحري في اسرائيل بعثت بإشارات تحذيرية للسلطات الاسرائيلية، مفادها أن اي تصعيد للموقف من شأنه ان يؤثر في عمل هذه الشركات ويدفعها الى الانسحاب.

وتصدّرت هذه التحذيرات الشركة اليونانية التي تتولى العمل في الحقل القريب من المنطقة المختلف عليها مع لبنان، الأمر الذي دفع سريعا الى تبدّل النبرة التهديدية الاسرائيلية وخفض سقف التصعيد.

تم بحمد الله